القضاء يسجل ١٩٤٠ زيارة مفاجئة لسجون البلاد

إحباط محاولة فرار ١٦ محكوماً بالإعدام من سجن في بغداد

بغداد / المدى

أحبطت وزارة العدل، أمس، محاولة فرار ١٦ سجينا من سجن الحماية القصوى شمالي العاصمة بغداد، في وقت أعلن مجلس القضاء الأعلى قيام الادعاء العام بـ١٩٤٠ زيارة مفاجئة لسجون البلاد عدا إقليم كردستان.

وذكر بيان صحفي لوزارة العدل، اطلعت عليه "المدى"، أنها أحبطت أمس، عملية فرار جماعي من سجن الحماية القصوى التابع لها، في منطقة الكاظمية شمالي بغداد، مبينا أن ١٦ سجينا خططوا للفرار بمساعدة حراس إصلاحيين لكن دائرة الإصلاح أحبطت العملية بعد كشفها.

وأشار البيان إلى أن خطة الفرار تقضي اغتيال الحراس في المناوبة بعد إخفاء مفاتيح المعتقل بالاتفاق مع أحد الحراس المتواطئين وسرقة عتاد السلاح.

المتحدث باسم وزارة العدل حيدر السعدي، قال في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز": إن "إدارة ومنتسبي سجن حماية القصوى تمكنوا من إحباط مخطط لهروب ١٦ سجيناً محكومين بالإعدام".

وأضاف أن "دائرة الإصلاح في السجن شكلت لجنة للتحقيق في ذلك"، من دون ذكر المزيد من التفاصيل.

وكانت وزارة العدل، قد كشفت في الحادي عشر من شهر نيسان ٢٠١٢، عن إحباط محاولة قام بها أحد المحامين لتهريب ثلاثة سجناء محكومين بالإعدام من سجن الناصرية من خلال استخدام كتب مزورة، مؤكدة أنها رفعت دعوى قضائية ضده.

كما أعلنت الوزارة، في الرابع من آذار الماضي، عن إحباط محاولة لهروب سجين خطر من سجن تسفيرات الرصافة السادسة، فيما أكدت أن الإجراءات الأمنية المشددة التي تم تطبيقها في السجون أسهمت بمنع عمليات هروب النزلاء والسيطرة على أي خرق إرهابي للمنظومة الأمنية لسجون الوزارة.

وكانت العديد من السجون المنتشرة في مختلف المحافظات شهدت تكرار عمليات هروب السجناء وخاصة المطلوبين بقضايا الإرهاب، إذ شهد مركز احتجاز أمني في كركوك في (٢٣ آذار ٢٠١٢) هروب ١٩ سجيناً، كما شهدت البصرة في كانون الثاني ٢٠١١، هروب ١٢ معتقلا ينتمون لتنظيم القاعدة من مقر خلية الاستخبارات المشتركة المرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، فيما فر في آب ٢٠١١ عدد من السجناء من سجن الحلة.

كذلك شهدت محافظة نينوى في أيلول ٢٠١١، هروب ٣٥ سجيناً من سجن مديرية الموقف والتسفيرات شرق الموصل، سبقه هروب ٢٣ سجيناً في الثالث من نيسان ٢٠١١، من سجن الغزلاني جنوب الموصل، فيما هرب في التاسع من الشهر نفسه خمسة سجناء أحداث من سجن الأحداث في منطقة الشفاء شرق الموصل.

ولم تكن العاصمة بغداد بمنأى من تلك الحوادث، إذ تمكن في كانون الثاني ٢٠١١، قائد في جماعة عصائب أهل الحق من الهروب من معتقل التاجي شمال بغداد، فيما أكد مصدر أمني أن عملية الهروب تمت بالتواطؤ مع عدد من حراس السجن، كما فر في الشهر نفسه، بشكل جماعي عدد من المعتقلين في سجن التسفيرات الواقع شمال العاصمة بغداد بعد الاشتباك مع حراس السجن.

وعلى صعيد متصل، أعلن الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار، في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى"، عن قيام الادعاء العام بـ١٩٤٠ زيارة مفاجئة لسجون البلاد عدا إقليم كردستان.

وبين أن الزيارات تمت "بشكل مفاجئ وبدون تحديد موعد مسبق"، مشيرا إلى أن هذا العدد من الزيارات سجل خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام الحالي.

ويأتي هذا الارتفاع في الزيارات بعد اتهامات متكررة بحدوث عمليات تعذيب في مختلف السجون، لكن السلطات نفت ذلك مرارا.

وتمتلك السلطة القضائية في الوقت الحالي ١٦ منطقة استئنافية عدا إقليم كردستان بعد أن كانت ١٢ منطقة قبل العام ٢٠٠٣.

وكان وزير العدل حسن الشمري، قد صرح الأربعاء، في مؤتمر صحفي عقده بمحافظة كربلاء وحضرته "المدى"، أن "السجون العراقية تضم ٢٧ ألف سجين ومعتقل، وفقا لآخر إحصائية سجلتها في وزارة العدل، بينهم ٨٠ ٪ متهمون بجرائم إرهابية".

وأشار الشمري إلى أن وزارته تنفق نحو عشرين مليون دولار شهريا على هؤلاء المعتقلين.

إلا أن وزير العدل نبه إلى أن "تبني بعض الجهات السياسية لسجناء ومعتقلين وحراس إصلاحيين يؤدي إلى عرقلة ضبط الأمن في تلك السجون".

وأكد الشمري "لدينا مكاتب خاصة لحقوق الإنسان في كل سجن لمراقبة الانتهاكات التي ربما يتعرض لها بعض السجناء أو المعتقلون"، مضيفا "هناك أيضا مكاتب أخرى لحقوق الإنسان تابعة للصليب الأحمر والأمم المتحدة تراقب السجون العراقية، وهي تقوم باستمرار بتقييم السجون من خلال استمارة خاصة بها، وفي زيارات متعددة ونحن فتحنا الأبواب أمام تلك المنظمات وحتى المنظمات المستقلة لزيارة السجون العراقية".

كتلة نيابية تدعو إلى تعميم مبادرة صرف رواتب الأجهزة المنحلة على المحافظات

بغداد / المدى

طالبت الكتلة العراقية الحرة، أمس الخميس، رئيس الوزراء نوري المالكي بتعميم مبادرة صرف رواتب الأجهزة المنحلة على جميع المحافظات.

وجاء في بيان صحفي للكتلة، اطلعت عليه "المدى"، أنه "بعد المناشدات من قبل منتسبي الأجهزة والمؤسسات المنحلة صرف رواتبهم التقاعدية التي حرموا منها طيلة الفترة السابقة، نأمل أن يتم تعميم مبادرة صرف رواتبهم التقاعدية على جميع المحافظات بعد أن جرى تنفيذها في محافظتي كركوك ونينوى".

وشددت الكتلة على ضرورة التعامل مع مسألة منتسبي الأجهزة المنحلة "بالجدية والاهتمام المطلوب، نظرا للبعد المادي المتعلق بالنهوض بالمستوى المعيشي لعائلاتهم، والبعد المعنوي المتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية على أرض الواقع وليس بالشعارات والمهرجانات فقط"، بحسب البيان.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قال، في الثامن من شهر حزيران الماضي أن ضباط الجيش السابق تحملوا المسؤولية وخدموا البلاد، وفيما بيّن انه تم تبليغ جميع المحافظات بعودة هؤلاء الضباط إلى الخدمة أو إحالتهم إلى التقاعد، أشار إلى أنه من يعود إلى الخدمة هم أصحاب الرتب الدنيا.

النجف تطالب باستقطاع قيمة النفط المصدّر من كردستان من ميزانية الإقليم

بغداد / المدى

دعا مجلس محافظة النجف، أمس الخميس، الحكومة الاتحادية إلى استقطاع مبالغ النفط المصدر من قبل إقليم كردستان إلى تركيا من حصة الإقليم في الموازنة العامة، فيما طالب بالحفاظ على حقوق المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم من أموال البلد.

وقال رئيس المجلس فائد كاظم نون الشمري في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "ما أثار استغرابنا هو تصدير النفط من قبل حكومة إقليم كردستان إلى تركيا من دون موافقة الحكومة الاتحادية"، معتبراً أن "ذلك يعني تبديد ثروات العراق".

وطالب الشمري الحكومة الاتحادية بـ"استقطاع مبالغ النفط المصدر إلى تركيا من حصة إقليم كردستان من الموازنة العامة"، داعياً إلى "الحفاظ على حقوق المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم من أموال البلد".

وأعرب الشمري عن أسفه من "دخول العراق ضمن تجاذبات سياسية إقليمية"، مشيراً إلى أنه "يراد منها بقاء العراق ضعيفاً وفي أزمة مستمرة".

الأحرار تدعو مجلس النواب إلى الإسراع بالتصويت على قانون العفو العام

بغداد / المدى

دعا رئيس كتلة الأحرار، الخميس، مجلس النواب إلى الإسراع بالتصويت على قانون العفو العام.

وقال عن النائب عن التحالف الوطني بهاء الأعرجي، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": إن "قانون العفو العام أصبح ضرورة ملحة جدا وخاصة بعد أحداث سوريا لأن الكثير من العراقيين قد لجأوا إلى سوريا بسبب الدعاوى الكيدية أو السياسية ضدهم أو دعاوى تلاحقهم من قبل المساءلة والعدالة".

وطالب مجلس النواب بالإسراع بالتصويت على القانون من أجل ما أسماه بـ"حفظ كرامة العراق والعراقيين"، مع الإشارة إلى أن هذا العفو يجب أن لا يشمل "من تلطخت أيديهم بدماء العراقيين وسرقة المال العام".

وصوت مجلس النواب في أيلول الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل، على أن يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

ويشير مقترح القانون إلى انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي. ولكن مقترح القانون استثنى الأشخاص المتورطين بجرائم القتل والمخدرات والزنى بالمحارم.

٢٠٠ ضابط في كركوك يروّجون طلبات إعادة للخدمة

برلماني يشكك بجدية عودة ضباط الجيش السابقين إلى الخدمة.. وكربلاء ترفض التعامل مع البعثيين

بغداد / المدى

فيما شكك عضو في لجنة الأمن الدفاع النيابية، بجدية عودة ضباط من الجيش السابق، تسلمت الفرقة ١٢ العسكرية المتمركزة في كركوك، أكثر من ٢٠٠ ضابط سابق سجلوا أسماءهم في اليوم الأول من افتتاح مركز تسلم طلبات الإعادة للخدمة، في حين أعلنت محافظة كربلاء أنها لن تتعامل مع الضباط البعثيين العائدين للخدمة.

وقال عضو اللجنة النيابية حامد المطلك، في تصريح أوردته وكالة "أكانيوز" للأنباء، أمس: إن "الجيش الحالي لا يستوعب العدد الكبير للضباط السابقين مما يجعل أمر عودتهم غير عملي".

واستدرك بالقول "لكن إذا أردنا حل المعضلة فعلينا أولا أن نحسن رواتبهم التقاعدية أسوة بالضباط الحاليين وهذا أمر تدعو إليه المهنية والأخلاق والواجب الوطني والإنساني".

وكان رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي قد سمح بإعادة ضباط الجيش السابق في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار من رتبة مقدم فما دون إلى الخدمة.

ولقي قرار عودة الضباط السابقين عدم الرضا من بعض الكتل السياسية بينها التحالف الكردستاني وبعض أطراف التحالف الوطني اللذان طالبا بضرورة التأكد من عدم شمول هؤلاء الضباط بقانون هيئة المساءلة والعدالة قبل إعادتهم للخدمة.

وعلى العكس من تشكيك المطلك بجدية عودة الضباط السابقين إلى الخدمة، أعلن معاون قائد الفرقة ١٢ في الجيش العراقي المتمركزة في محافظة كركوك العميد الركن إياد محمد، أن "الفرقة بدأت بتسلم طلبات إعادة ضباط الجيش السابق إلى الخدمة وشهد اليوم وهو الأول تقديم أكثر من ٢٠٠ طلب لضباط بمختلف الرتب العسكرية".

وأضاف محمد أن "الفرقة فتحت مركزا خاصا لتسلم الطلبات وفقا لتعليمات وزارة الدفاع"، لافتا إلى أنه "سيتم قبول طلبات الراغبين بالعودة للعمل، أما من لا يرغب فله حق التقديم للإحالة على التقاعد".

من جهته، اعتبر أحد ضباط الجيش السابق ويدعى محمود الخالدي في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "قرار إعادة الضباط السابقين للجيش خطوة في الاتجاه الصحيح"، مؤكدا أن "هناك المئات من الضباط الذين يرغبون بالعودة ومن جميع الأطياف".

وبين أن "ضباط الجيش السابق يمتلكون خبرات عسكرية في صنوف متعددة وقدرات فنية وهندسية عالية من الممكن أن يساهموا من خلالها في دعم وبناء الجيش العراقي الحالي".

من جانبها، أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة كربلاء، أن المحافظة لن تتعامل مع الضباط البعثيين ممن تتم إعادتهم إلى الخدمة، محذرة من خطورة فتح الباب على مصراعيه أمام عودتهم.

وقال رئيس اللجنة حامد صاحب في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "الجهات العليا في الحكومة الاتحادية قد تعين عددا من الضباط البعثيين المعادين إلى الخدمة في مراكز قيادية لها علاقة بكربلاء مثل قيادة العمليات أو قيادة الشرطة"، مؤكدا أنه "لا يمكن لكربلاء التعامل مع الضباط البعثيين ممن يعادون إلى الخدمة".

وأضاف صاحب أن "المحافظة لن تتعامل مع هؤلاء ولن تقبل توليتهم مناصب أمنية لها علاقة بالمحافظة"، مشيرا إلى أن "هذا القرار لا يتعلق بالحكومة المحلية لوحدها بل يرفضه الشارع الكربلائي الذي لديه حساسية كبيرة من هذا الموضوع".

ودعا رئيس اللجنة الأمنية في كربلاء، الجهات المسؤولة عن إعادة الضباط إلى الانتباه من خلو ملفاتهم من ممارسات تعسفية لحقت بالمواطنين إبان حكم حزب البعث"، لافتا إلى أن "نظام حزب البعث أعاد بناء الجيش العراقي في ١٩٦٨ على أسس حزبية وفئوية وجعل من عقيدة البعث الوحيدة للجيش".

وتابع صاحب أن "هذا الإجراء قد حول كبار ضباط الجيش العراقي إلى رفاق حزبيين"، مضيفا أن "حزب البعث كان يتحكم بالجيش وكان كل الضباط من البعثيين ولا يقبل غيرهم في صفوفه".

وحذر صاحب من خطورة "فتح الباب على مصراعيه أمام عودة الضباط البعثيين إلى الخدمة"، مشيرا إلى أن "حزب البعث يتلون مثل الحرباء لينقض على فريسته في الوقت المناسب".

وأوضح صاحب أن "الضباط البعثيين قد يغيرون ولاءاتهم لبعض الوقت لكنهم يشكلون خطرا على الدولة في المدى المنظور"، منبها من أن "الأوضاع المحيطة بالعراق في غاية الخطورة والتعقيد والأحداث الجارية في المنطقة تشير بوضوح إلى مشروع ضخم يتم تنفيذه من قبل دول إقليمية ودولية لإعادة رسم ملامح المنطقة".

وأكد أن "العراق ليس بمعزل عما يجري"، موضحا أن "هناك دول تتربص بالعراق الدوائر ولن تتردد باستغلال وجود البعثيين في السلطة أو في صفوف الجيش للانقلاب على الوضع السياسي وإعادة الزمن إلى الوراء".

نائب: عدد غير قليل من النواب مشمولون بقانون المساءلة والعدالة

بغداد / المدى

أكد عضو في الكتلة العراقية البيضاء، أمس الخميس، إعادة تدقيق ملفات جميع أعضاء مجلس النواب للتثبت من عدم شمولهم بقانون المساءلة والعدالة.

وقال النائب عزيز المياحي، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": إن "مجلس النواب هو السلطة التشريعية الأعلى في العراق ولدينا معلومات مؤكدة بوجود عدد غير قليل من أعضاء المجلس مشمولين بقانون المساءلة والعدالة إضافة إلى انتماء عدد منهم إلى الأجهزة القمعية للنظام السابق".

واستغرب المياحي من تطبيق قانون المساءلة والعدالة "على الدرجات الدنيا في الدوائر الحكومية وتجاهله في مؤسسة خطرة كمجلس النواب وهي تعتبر إحدى السلطات الثلاث في العراق".

وتابع قائلا: إن "النائب الذي يثبت شموله بقانون المساءلة يعتبر خارج عضوية المجلس تلقائيا وعلى كتلته ترشيح بديل عنه كون أحد شروط الترشيح للمجلس هو عدم الشمول بإجراءات قانون المساءلة".

ودعا المياحي إلى مراجعة ملفات جميع أعضاء المجلس بشكل تفصيلي لمعرفة من تم تمرير اسمه أثناء الترشيح للمجلس بطرق غير قانونية من شرط المساءلة والعدالة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون